

القسم الثاني



مقالات تتفاعل مع الثورة في أيامها الأولى

(16)

نريدها ثورة شاملة تغير وجه الحياة

على أرض الوطن

شهدت مصر فى الخامس والعشرين من يناير أهم ثورة فى تاريخ البشرية؛ وما ذلك إلا لأنها كانت ثورة انصهر فى بوتقتها جميع فئات الشعب المصرى شباباً وشيوخاً ونساءً وأطفالاً، شعباً وجيشاً، مسلمين ومسيحين، كان الكل فى واحد وكان الجميع يحنو على الجميع باستثناء تلك الأحداث المؤسفة التى ترتبت على غياب الشرطة وفتح أبواب السجون للمجرمين والقتلة الذين روعوا الناس فى بعض الأحياء والمدن وحتى فى هذه الحالة وقف المصريون جميعاً يداً واحدة ليشكلوا ما سُمى باللجان الشعبية التى حمت البيوت والمصانع بل وكل المنشآت من التخريب والنهب .

لقد كانت كل لحظة من لحظات الثورة تشهد جديداً يزيد من تلاحم الشعب بكل طوائفه وفئاته مع الجيش للحفاظ على مصر رغم سخونة الأحداث وتداعياتها. لقد أزاحت الثورة منذ نجاحها فى الحادى عشر من فبراير بتحدى الرئيس عبئاً ثقيلاً عن كل المصريين. إنه الاستبداد السياسى والاحتكار الاقتصادى لفئة من الحكام وتابعيهم كانت تظن أن مصر دانت لهم إلى الأبد وأنها قد أصبحت وليمة سهلة لا يشبعون منها مهما نهبوا، وأن أهلها ليسوا إلا عبيداً كلما استبدوا بهم رضخوا. ولقد أثبت الشعب المصرى بقيادة شبابه أنه شعب أبى يصبر على مستبديه طويلاً لكنه حينما يثور لا تتوقف ثورته حتى يحقق النصر الكامل والشامل .

ولعل فى هذه الجملة الأخيرة ما يكشف سر حالة الإحباط والسيولة

والفوضى وكثرة المطالب الفئوية التى يعانى منها كل فئات شعبنا وفى أرجاء وطننا الآن؛ فلقد ثار الشعب لينال كافة حقوقه فى الحياة ممن ظلموه وأهانوه وجمدوا تقدم الوطن طوال السنين الماضية، فإذا به لا يجد شيئاً يتحقق بنفس قوة ثورته وسرعة وتيرة أحداثها على أرض الواقع؛ فالتغييرات بطيئة وإيقاع الحياة لا يزال هو هو ، فضلاً عن أن قادة وسدنة النظام الذى سقط لا يزالون يتمتعون بحياتهم كما تعودوا عليها دون أى تغيير فهم فى قصورهم والشعب المطحون لا يزال يعانى البطالة والغلاء، بل وفوضى الثورة المضادة التى لا يزال أذئاب النظام يزكونها صباح مساء فى كل المواقع وبأشكال شتى. فهل ثار الشعب ليبنى الفوضى وبقاء الحال على ما هو عليه بل أسوأ مما كان عليه خاصة فيما يخص أمور حياة الأفراد اليومية؟! أم ثار ليبنى ثمار ثورته؟!؟

إن لأى ثورة بحجم ثورة مصر العظيمة نتائج تنعكس على حياة الشعب . فآين هذه النتائج؟! فإذا قلنا أن نتائجها اتضحت فى كشف الفساد وبدء محاسبة الفاسدين ومحاكمتهم . فالحقيقة أن ما تحقق فى هذا الجانب ضئيل ضئيل إذ لا يزال الأمر فى مرحلة جمع المعلومات والقيام والقال فيما يقدم من بلاغات يتم التحقيق فيها بسرعة السلحفاة بينما الأمر بالنسبة للشعب واضح وضوح الشمس. إن الناس أيها السادة يؤمنون أن هؤلاء الناس من قادة الحزب ورموزه ورجال أعماله وأذئابهم قد سرقوا أموال الشعب واغتصبوا أراضى الوطن واستحلوا خيراته لأنفسهم مما كان يستدعى إجراءات استثنائية فى سرعة التحفظ عليهم ومصادرة أملاكهم وأموالهم ومحاكمتهم محاكمة عسكرية تشفى غليل الثائرين وتهدئ من روع من قتلوهم من شهداء الثورة، فاسترداد أموال الشعب وأراضيه التى نهبت لا تتطلب هذا السيل الطويل من الإجراءات وانتظار البلاغات، بل كان ولا يزال يتطلب سرعة مصادرة أموال هؤلاء وأملاكهم وردها إلى خزينة الدولة تمهيداً لإعادة توزيعها عادلاً بين أفراد الشعب مما يمكن أن يساعد على الفور فى تحقيق زيادة الحد الأدنى للأجور وإعطاء إعانة بطالة لأولئك العاطلين عن العمل قبل وأثناء وبعد أحداث الثورة .

وإذا قيل أن أبرز نتائج الثورة هو ذلك التغيير السياسى الذى نشهده بداية من التغيير الوزارى وتشكيل وزارة جديدة والإستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور وإصدار الإعلان الدستورى الذى ينظم إدارة الحياة فى البلاد حتى انتخابات المجالس النيابية والرئيس القادم، لقال الناس فى بلادى أنها إجراءات طالمت وتناقضت دون داع. فقد كان ولا يزال الرأى الأصوب هو ضرورة تسليم السلطة لمجلس رئاسى مؤقت وانتخاب هيئة تأسيسية تمثل كل الشعب لوضع دستور جديد ينتخب على أساسه المجلس النيابى والرئيس الجديد على أسس جديدة تماماً عما هو موجود فى الدستور الحالى. إننا نضيع الكثير من الوقت فى التعديل ثم التعديل دون أن ندرك أن الثورة تعنى إسقاط الدستور القائم بكل ما فيه ليبدأ عصر الجمهورية الثانية بدستور جديد تماماً يحدد صورة النظام السياسى القادم: هل هو نظام برلمانى أم رئاسى أم يجمع بين البديلين ، وعلى أى صورة يكون هذا الجمع ويحدد الضمانات التى تتيح تداول السلطة والعلاقة بين السلطات كما يحدد النظام الاقتصادى للبلاد وضمانات تحقيق العدالة الإجتماعية بين طوائف الشعب وفئاته، كما ينص على الحقوق الأساسية للأفراد وضمانات تمتع الأفراد بهذه الحقوق. إن الناس فى بلادى يدركون جيداً أنهم أمام مرحلة جديدة فى حياتهم السياسية وأن هذه المرحلة كانت تتطلب سرعة تحديد ملامح الجمهورية الجديدة من خلال وضع الدستور الجديد أولاً للتخلص من عوار وتناقضات الدستور القديم مرة واحدة بدلاً من التخلص منه على مراحل تعرقل تطور الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد. إن وضع الدستور الجديد أولاً سيوفر علينا الكثير من الإجراءات ويقلل من تكلفة انتخابات نيابية ربما لن نكون فى حاجة إليها؛ فهل نحن فى حاجة مثلاً إلى انتخابات مجلس شورى جديد. إن الكثير من الآراء ترى أن ذلك المجلس كان من الزوائد التى لا حاجة لنا بها الآن فيكفى وجود مجلس شعب قوى يكون سنداً حقيقياً لكل السلطات الأخرى! وهل نحن بحاجة إلى استمرار ما يسمى بنسبة 50% عمال

وفلاحين بعدما تجاوزها الزمن ولم تعد بذات قيمة، وهل يصح استمرار نظام الانتخاب الفردي الذى يكرس لمفاهيم القبيلة والعصبية ويتيح الفرصة للبلطجة وسطوة رأس المال ويساعد على استمرار الفاسدين وطلاب السلطة والمصلحة الذاتية فى التواجد بالمجلس؟!

إن وضع دستور جديد تماماً للبلاد فى ظل وجود مجلس رئاسى يقود البلاد فى هذه المرحلة الانتقالية كان ولا يزال هو البداية الصحيحة للجمهورية الثانية التى فرضتها الثورة المصرية العظيمة .

إن الشعب أياًها السادة يريد لها ثورة شاملة تجتاح كل نواحي الحياة على أرض مصر وهو بعد لم يشهد شيئاً من ذلك يتحقق، إنه يريد تشريعاً جديداً يحدد هياكل جداول ثابتة للمرتبات والأجور تحقق العدالة الاجتماعية بين موظفى الدولة فى كل المصالح والوزارات وبدون تفرقة أو تمييز بحيث يكون لكل وظيفة حداً أدنى وحداً أقصى للأجر ويبطل فى ثنايا ذلك بنود المكافآت والحوافز وخلافه . إن الإصلاح المالى والإدارى ضرورة ملحة وله أولوية قصوى عند الناس فأين ذلك ؟ نحن لا نزال نتحدث دون أن نفع شيئاً حقيقياً فى هذا الصدد!!

إن الشعب يريد نظاماً تعليمياً جديداً يمحو الأمية من هذا المجتمع ويقوده إلى آفاق جديدة للتقدم فى كل نواحي الحياة. فأين ذلك؟! إننا للآن لا نتحدث عن شىء من ذلك. لقد كان ثمة مشروعات لهيكل نظامنا التعليمى فى مرحلة التعليم قبل الجامعى وتوقف الحديث عنها الآن ! وكنا نتحدث عن مشروعات لتطوير التعليم العالى ونظم الجودة والإعتماد فيه. وتوقف الحديث عن هذا . فإذا كان الحديث ذاته قد توقف فى هذا الاتجاه. فهل يعنى ذلك أننا سنفعل دون أن نتحدث ونستكمل إعادة الهيكلة وإعادة بناء نظامنا التعليمى؟! إن الشعب يريد نظاماً تعليمياً يتيح الفرص المتكافئة لأبنائه دون تمييز ويتيح لهم اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل دون حاجة لدروس خصوصية ودورات تكميلية. إن الشعب

يريد نظاماً تعليمياً يتيح لأبنائه المنافسة فى سوق العمل الدولى وليس فقط المحلى. إنه يريد نظاماً تعليمياً غير تقليدى يتخلص فيه من الحفظ والتلقين والدروس الخصوصية، ويتيح الفرص للإبداع. ولن يتحقق ذلك دون تغيير القوانين المكبلة للتطوير والتحديث، ودون توفير الإمكانيات التى توفر البيئة الملائمة لهذا التطوير وتحقق طفرة حقيقية فى مرتبات كل العاملين بالتعليم. وتتيح لهم التفرغ الكامل لبناء نظام تعليمى جديد يقود التقدم للمجتمع بحق.

إن الشعب يريد إعلاماً جديداً يعبر عن أحلامه وطموحاته ويعكس كل ما يجرى فى المجتمع من عمل جاد. وليس هذا الإعلام الذى يصدعهم ليل نهار بحوارات ونجوم عفى عليها وعليهم الزمن. إن الخطاب الإعلامى الحالى فى الإعلام الحكومى والخاص خطاب ممل ولا يواكب مطلقاً حركة الحياة. إن الشعب يريد إعلاماً ينقل له نبض الحياة فى الحقول والمصانع والمدارس والجامعات ومراكز البحث العلمى ولا يتوقف عند مجرد السهرات والبرامج الحوارية التى لم يعد لها قيمة الآن؛ لقد كان لها قيمة فيما مضى لأنها كانت أداة للتفتيس وكشف العورات ومواطن الفساد لكننا الآن بصدد بناء حياة جديدة لمجتمع جديد بقدوة جديدة فليُنزل الإعلام إلى الشارع والمصنع والحقل والمعمل ليكشف البناة الحقيقيين للوطن الجديد الذى ننشده. إن الشعب لم يعد بحاجة لقنوات تبث اللهو والإثارة فى المسلسلات والأفلام والإعلانات بقدر ما هو بحاجة لمعلومات تفيده فى حياته الجديدة وتفتح له مجالات التثقيف والتتوير الحقيقى فى أمور حياته ، دينه ودينياه بكل الجدية والإخلاص. إن تغيير فلسفة الإعلام فى هذه المرحلة مسألة ضرورية يجب أن يعيها قاداته. لم تعد فلسفة الإعلام هى اللهو والإثارة وتضييع الوقت فى الرغى والتفتيس عن الرغبات المكبوتة، بل ينبغى أن تكون فلسفة تركز على صنع المستقبل عبر العمل والجدية والإخلاص، والقدوة هنا هم العلماء والعاملون فى كل ميادين الحياة. هذا ما ينشده الشعب من إعلام الثورة .

وهكذا الحال فى ثقافة ما بعد الثورة. إن الشعب يريد من مثقفيه وصناع ثقافته أن يركزوا على ثقافة التقدم ويحاربوا ثقافة التخلف والجمود عبر برامج جادة يشاركوا هم فى صنعها، إن الشعب يريد وزارة ثقافة لا يتوقف إنجازها عند مكلمات الصفوة المثقفة والنخب المختارة، بل يريد وزارة تصل إليه فى حقله ومصنعه، فى الدلتا وفى الصعيد، بل وفى حلاليب وشلاتين. إنه يريد تثقيف الجماهير وصناعة وعيهم بمتطلبات المرحلة الجديدة التى يعيشونها وليس ثقافة استهلاكية استعلائية صناعتها الكلام وندوات ومؤتمرات لا يحضرها إلا أصحابها والمشاركين فيها!

إن الشعب يريد باختصار ثورة فى كل مجالات الحياة يشارك فيها الناس ويحسون بأنهم صناعها والمستفيدين منها اليوم وليس غداً. إن صبر الشعب قد نفذ فى السنوات التى ضاعت عليه فى ظل النظام السابق وهو يريد أن يحس بأن ثورته التى صنعها عادت إليه وعليه بالنتج. إنه يريد ثورة تحقق تغييراً شاملاً فى كل نواحي حياته .

(17)

ثورة الشباب.. والجمهورية الثانية

عجبت أشد العجب طوال الأيام الماضية منذ إنطلاق ثورة الشباب فى الخامس والعشرين من يناير من أولئك المندehشين من قيام هذه الثورة الشبابية فى مصر؛ فلقد ظنوا وارتاحوا لهذا الظن أن مصر أصبحت جثة هامدة وأن شبابها خنوع لا يستطيع فعل أى شىء وأنه سيكتفى بالشات والفييس بوك والجلوس على المقاهى والفرجة على السينما. والحقيقة التى كنت أدركها دائماً وأعمل على توعية الآخرين بها أن الشباب المصرى ليس خنوعاً وليس إنكالياً كما يدعون بل هو طاقة كبرى تنتظر أن نفتح لها الباب لتقود حركة التنمية والتقدم فى مصر وكثيراً ما كنت أقول معبراً عن ذلك "نعيب شبابنا والعيب فينا وما لشبابنا عيب سوانا" مع الاعتذار للشاعر. ولا شك أن ثورة الشباب الحالية قد عبرت عن مكنون هذا الشعب العظيم الأصيل وتطلعاته، والدليل الساطع على ذلك أن كل فئات الشعب وطوائفه قد شاركهم ثورتهم المباركة التى ستقودنا حتماً إلى عصر جديد وجمهورية جديدة فى تاريخ مصر المعاصرة .

والحقيقة الثانية التى تحدث عنها وفيها الكثيرون دون أن تعى قيادات مصر ذلك وتعمل على تلافيه، أن كل أسباب الثورة قد تفاعلت طوال السنوات الماضية منذرة بخطر كبير؛ فقد خالف قادة النظام السياسى المبدأ السياسى الذى قامت عليه الدولة حينما حصروا حريات الأفراد فى حرية الكلام دون الفعل وأغفلوا أهمية إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية الحقيقية بآليات قمعية متنوعة، كما أن هذه الحكومات المتعاقبة قد نظرت باستعلاء لا يخلو من إحتقار لبقية طبقات الشعب وسمحت فى ذات الوقت بنمو غير متناسب لطبقات جديدة

كونت ثروات هائلة دون وجه حق على حساب الشعب سواء بإحتكار السلع الأساسية التي يعيش عليها الناس أو بالاستيلاء على ممتلكاته بوسائل شتى . وأدت كل هذه الأسباب - المؤدية فى الأحوال الطبيعية إلى كل ثورات الشعوب - إلى غياب شبه تام للعدالة الإجتماعية حيث أخذت الهوة تتسع بين الطبقات لدرجة وصولنا إلى ما يسمى مجتمع «الخمس فى المائة» ، أولئك الذين يمتلكون كل شئ محاولين إقصاء البقية الباقية وهم الأغلبية الساحقة من الشعب ليعيشوا فى ظروف بالغة القسوة.

وبالإضافة إلى غياب العدالة الإجتماعية وسوء توزيع الثروة غابت أهم فضيلة من فضائل أى دولة مدنية محترمة ألا وهو مبدأ احترام القانون فقد غاب بشكل شبه كامل وخاصة من قبل الصفوة وتوابعها بالرشاوى مرات وبالهراب خارج البلاد مرات أخرى بحيث لم يعد أمام المواطن البسيط إلا أن يحاول تقليدهم وتقنن الجميع فى الخروج على القانون فى كل صغيرة وكبيرة مما تسبب فى حالة الانفلات والفوضى التى عشناها فى الفترة الماضية؛ فمن فوضى المرور إلى فوضى طوابير الخبز وخلافه إلى فوضى الالتحاق بالوظائف المختلفة وعضوية المجالس النيابية عبر الوسائط والرشاوى .. إلخ. من مظاهر شاهدها تتصاعد شيئاً فشيئاً فى مجتمعنا مما كان يندب بكل خطر. ولقد كان طبيعياً فى ظل كل هذه العوامل المؤججة للتمرد والثورة فى ظل أى نظام سياسى أن يتوقع المحللون والمفكرون قيام ثورة جديدة فى مصر. وها هى قد قامت بالفعل وحمل كل أعبائها شباب مصر الواعى الذى غاب عن الصورة سنين طويلة وكان عليه أن يظهر ويعبر عن نفسه وينتزع فرصته فى حياة كريمة يستطيع فيها امتلاك زمام المبادرة وقيادة مصر إلى مرحلة جديدة.

إن هذا الشباب المصرى العظيم الذى فجر الثورة ليس هو فقط الذى قاد الناس إلى التظاهر والإعتصام فى ميدان التحرير وميادين مدن مصر المختلفة وإنما هو أيضاً ذلك الشباب الذى كون اللجان الشعبية فى مختلف الأحياء والشوارع وسهر ليل نهار على إشاعة الأمن والاستقرار وحماية الممتلكات فى

وقت تخلت فيه أجهزة الدولة المهترئة عن حمايتها هاربة من مواقعها . وكان هذا الهروب أيضاً دليلاً آخر من دلائل فساد سلطة الأمن الداخلى وسقوط شرعيتها لدى الشعب؛ إذ أثبتت بذلك أنها لم تكن فى خدمة الشعب بقدر ما كانت فى خدمة النظام السياسى والحكومة .

أقول إن هذا الشباب المصرى الواعى الذى نظم هذه الانتفاضة الثورية فى كل مكان على أرض مصر رافعاً شعارات الإصلاح السياسى وتغيير النظام ومنادياً بإصلاحات دستورية فورية تتيح تداول السلطة وإلغاء قانون الطوارئ وحل مجلسى الشعب والشورى . إلخ ، أقول إن هذا الشباب ليس خارجاً عن الشرعية كما يردد البعض ببلاهة وإنعدام للمسئولية بل هو الساهر بحق على تنفيذ الشرعية ؛ فالمتبع لتاريخ مصر السياسى يجد أن الجمهورية الأولى التى قادها عسكريون من رئاسة محمد نجيب وحتى رئاسة مبارك مروراً برئاسة جمال عبد الناصر وأنور السادات قد تغافلت عن تحقيق أحد أهدافها الرئيسية وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة فكل ما شهدناه فى فترة حكم السادات وكذا فى الفترة الحالية فترة الرئيس مبارك كان انفتاحاً نحو الديمقراطية وحرية الرأى والتعبير ولم يتعد ذلك إلى إقامة حياة ديمقراطية حقيقية تتيح - كما فى كل ديمقراطيات العالم - انتقالاً سلمياً للسلطة وتداولها بين الأحزاب بل على العكس كبلت إنشاء الأحزاب وتحكمت فى نشاط الأحزاب الرسمية التى سمحت بإنشائها مما كان يعنى ببساطة وحتى الآن إنعداماً للحياة الحزبية الحقيقية وبالتالي تكبيل حركة الحياة الديمقراطية وإجهاض حق المشاركة السياسية وتداول السلطة، إذن كانت هذه الثورة الشبابية هى بحق الثورة الثانية التى تمد الخيط إلى آخره لنقيم الجمهورية الثانية على أساس إقامة حياة ديمقراطية سليمة يتم بموجبها تداول السلطة داخل المجتمع المدنى وبقياداته فى ظل حماية قواته المسلحة الأبية .

ولعل السؤال الآن : كيف يتم هذا الانتقال إلى الجمهورية الثانية فى ظل الأوضاع الراهنة التى لا يزال الشباب فيها يتظاهر ويعتصم فى ميادين مصر

المختلفة مطالباً بتجى الرئيس وتغيير النظام فى الوقت الذى تحمى فيه القوات المسلحة إلى الآن الشرعية الدستورية التى تتيح للرئيس إكمال فترة رئاسته كما تتيح استكمال الإصلاحات الدستورية التى تفتح الطريق للانتقال السلمى للسلطة! وفى الوقت الذى تحاول التيارات والأحزاب التقليدية وبعض الشخصيات السياسية ذات الثقل الدولى والمحلى القفز على هذه الثورة والقبض على مقدراتها والإستفادة من نتائجها!

لعل حل هذه الإشكاليات المعقدة فى إعتقادى يكمن فى أمرين متلازمين : أولهما أن تضمن قيادات الجيش صراحة وبوضوح تحقق الإصلاحات الدستورية التى تتيح الترشح لرئاسة الجمهورية الجديدة لكل من أراد ذلك بشروط غير تعجيزية وبعيدة عن القيود الحزبية الحالية وكذلك ضمان إلغاء حالة الطوارئ وعدم ملاحقة هؤلاء الشباب المشارك فى التظاهر والإعتصام أمنياً أو بأى شكل آخر. وثانيهما أن يشكل هؤلاء الشباب فيما بينهم حزباً سياسياً جديداً الآن وليكن اسمه «حزب الشباب» أو «حزب 25 يناير» ويختارون قياداته من بينهم انطلاقاً من ميدان الحرية «ميدان التحرير سابقاً»، وأعتقد جازماً أن هذا الحزب سيكون هو حزب الأغلبية فى الانتخابات القادمة برلمانية كانت أو رئاسية.

إن تشكيل هذا الحزب الآن ومن ميدان الحرية هو الضامن لهؤلاء الشباب أنه لن يضيع حقهم بعد الآن فى المشاركة السياسية وإقامة حياة ديمقراطية سليمة وتحقيق كل أهدافهم من العدالة الاجتماعية إلى تحقيق الطفرة المنشودة فى تقدم مصر واقتناصها لمكانتها الحقيقية فى المنطقة وفق إمكانياتها الهائلة التى ساهم فى إهدارها كل القوى السياسية الموجودة على الساحة الآن.

إنكم يا شباب مصر تمثلون بحق حاضر مصر المشرق ومستقبلها الواعد فلا تتركوا الساحة لأى تيارات أو أحزاب أو أشخاص كائنة من كانت لتتحكم فيها بعد أن أخذتم حريتكم بأيديكم وإنزعتم حقكم الشرعى فى التعبير والتغيير. إن خريطة مصر السياسية ينبغى أن تتغير بكم وهى لن تتغير بالفعل إلا إذا شكلتم

حزبكم من رحم ثورتكم الرائعة الآن وبدون انتظار فهذا هو الضامن لأن يستمر مد حركتكم الثورية العظيمة بعد أن تغادروا ميدان التحرير. إن استقرار مصر وأمنها الآن متوقف على وعيكم وإصراركم على تحقيق مطالبكم عبر الشرعية الدستورية وليس عبر تعطيل المصالح لعامة الشعب المصرى المكافح المناضل الذى ساند ثورتكم وأيدها بكل السبل، افتحوا المجال الآن للحوار بعد أخذ الضمانات اللازمة وتأسيس الحزب ونحن معكم نؤيدكم بكل قوة ومستعدون مع الأغلبية الصامته للشعب المصرى للانضمام إلى هذا الحزب الجديد الذى تشكل عبر نضالكم الثورى ودماء الشهداء الذين سقطوا فى سبيل تحقيق الحرية لكل الشعب . إن حزبكم الجديد سيكون الأقرب بلا شك وعبر انتخابات حرة ونزيهة إلى قيادة مرحلة التحول من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية الثانية. عاش شباب مصر وتحيا ثورته العظيمة مع الانحناء إجلالاً وشكراً لكل قيادات مصر الحالية والسابقة على ما أدوه من أعمال جليلة فى خدمة وطننا الغالى مصر.

(18)

ثورة الشباب والأنشطة الطلابية فى المدارس والجامعات

لقد كذب شباب مصر العظيم فى ثورة الخامس والعشرين من يناير كل ادعاءات المدعين وكشف أوهام الواهمين بأنه جيل لا خير فيه وغير قادر على تحمل المسؤولية وتلك الادعاءات وهذه الأوهام هى التى سببت على مدار الأعوام الثلاثين الماضية تجمد الشباب ووأد قدرته على المبادرة والإبداع وبدا ذلك بوضوح فى تكبيل حركة النشاط الطلابى فى المدارس والجامعات من خلال تغيير اللوائح الطلابية والذى حد من الأنشطة الطلابية وضيق الخناق على أن يختار الطلاب ممثليهم وإذا اختاروهم لا يستطيعون فعل أى شىء إلا بموافقة الكبار الذين لقبوا برواد الأنشطة مرة ومستشارو الأنشطة مرة أخرى.

فضلاً عن أنه بموجب هذه اللوائح ألغى ما كنا ننظر إليه بإعجاب فى مراحلنا التعليمية المختلفة وأقصد به اتحاد طلاب المدارس واتحاد طلاب الجامعات ومنهما إلى الاتحاد العام لطلاب مصر.

والحقيقة التى اكتشفناها الآن هى أن الشباب رغم كل هذا التضيق وكل هذه القيود نجحوا فى أن يكونوا تنظيماتهم بعيداً عن هذه الاتحادات وتلك الأنشطة الجامدة فى المدارس والجامعات، ونجحوا فى أن يبهرونا ويبهروا العالم بحسن التنظيم والقدرة على تحمل مسئولية قيادة الشعب بأكمله خلال أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير. ولنا أن نتصور ونتساءل : ماذا لو أننا قد أتحننا لهؤلاء الشباب حقهم فى التعبير عن أنفسهم خلال السنوات الماضية ودرّبناهم على تحمل المسئولية وعلى الحوار البناء وعلى أن يكتشفوا بأنفسهم

ومن خلال تنظيمات شرعية حرة هذه القدرات وتلك الكفايات التي ظلت كامنة إلى أن تفجرت فجأة معبرة عن طموحات وأحلام شعب بأكمله فى الحرية والحياة الكريمة؟.

لقد كنت أراهن دائماً على شباب مصر وعلى وعيه وانتمائه لوطنه لو أتاحت له الفرصة وكم تحاورت معهم سواءً فى المحاضرات والندوات داخل أسوار الجامعة أو من خلال الإشراف على الأنشطة الطلابية فى عدة كليات جامعية فى الجامعات الحكومية والخاصة أو من خلال لقاءات مستمرة معهم فى معهد إعداد القادة بحلولان، كما تحاورت مع إدارى رعاية الشباب فى الجامعات المصرية وكان الحوار دائماً ما يقودنا إلى ضرورة تجديد اللائحة الحالية للنشاط الطلابى أو العودة إلى لائحة ما قبل 1979م ، تلك اللائحة التى تتيح الحرية كاملة للطلاب فى انتخاب من يمثلونهم وفى التخطيط وتنفيذ الأنشطة التى يتفوقون عليها بأنفسهم ودون وصاية من أحد، تلك اللائحة التى كان رواد الأنشطة من الأساتذة فيها يتوقف دورهم عند تقديم المشورة والنصح فقط. لقد ربت هذه اللائحة أجيالاً من شباب مصر الواعى الذى قاد الحركة الطلابية فى عام 1968 وعام 1971-1972 وغيرها، تلك الحركة التى كانت دائماً معبرة عن روح ومطالب شعب بأكمله. فالمعروف أن الشباب هم وقود أى حركة لأى مجتمع يريد أن ينهض وأن يتقدم وهم دائماً فى طليعة صفوف المبدعين الذين يقودون حركة الحياة والتقدم فى أى أمة .

إن العودة إلى اللائحة الطلابية التى كان معمولاً بها فى مطلع السبعينات من القرن الماضى كانت لائحة تتيح النشاط السياسى داخل الجامعة حيث كان بها لجنة تسمى لجنة النشاط السياسى والثقافى وقد تشرفت بعضويتها ثم توليت أمانتها بكلية الآداب - جامعة القاهرة فى تلك الفترة، وقد كانت هذه اللجنة بهذا المسمى تقوم بعقد الندوات السياسية واستضافة من نشاء من المفكرين السياسيين. وكم كان الوعى السياسى لدى الطلاب فى هذه الفترة قوياً

ومتأججاً! وكم كانت انتخابات الإتحادات الطلابية يسودها التنافس الشديد بين القوائم المختلفة لتمثيل الطلاب!

إن النشاط الطلابي أيها السادة سواء كان في المدرسة أو في الجامعة هو ما يشكل بحق شخصية الطالب الجامعي ويكسبه القدرة على اتخاذ القرار وتحمل مسؤولية تنفيذه. لقد كان لدينا أساتذة في المدارس والجامعات لديهم الوقت الكافي والمزاج العالي للإشراف على النشاط الطلابي والمشاركة معنا في كل الأنشطة من الرحلات والحفلات إلى الندوات والمؤتمرات وممارسة الألعاب الرياضية المختلفة. كما كان هؤلاء الأساتذة يعرفوننا بالاسم ويتابعون كل ما نقوم به من نشاط ويفخرون بنا وإنجازاتنا بل وينضمون إلينا في مظاهراتنا وينحازون إلى مطالبنا. ولا شك أن شباب الجيل الحالي كان يفتقد الكثير من ذلك؛ فالأساتذة سواء كانوا في المدارس أو في الجامعات أصبحوا أكثر انشغالاً بالجرى وراء كل ما يزيد دخلهم سواء بالدروس الخصوصية في المدارس أو في الانتدابات والإعارات في الجامعات. إن كل ذلك ينبغي أن يتغير ويصبح لدى الجميع الوقت للإشراف وللمساعدة في الأنشطة الطلابية بحق وليس من خلال مسميات فاقدة المعنى والمصدقية.

ولكى نصل إلى ذلك ونعيد الروح إلى النشاط الطلابي الحقيقي على الجهات المختصة سواء في وزارات التربية والتعليم أو التعليم العالي أو في المستويات الأدنى من القيادات التعليمية أن تتدارس المقترحات التالية :

أولاً : العودة الفورية إلى اللوائح الطلابية التي كان معمولاً بها قبل عام 1979 والعودة إلى تشكيل الاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات بالانتخاب الحر المباشر حتى مستوى اتحاد طلاب الجمهورية ليكون معبراً عن القاعدة الطلابية العريضة في مصر .

ثانياً : إتاحة الفرصة كاملة للطلاب في المدارس والجامعات بأن يمارسوا الأنشطة الطلابية المختلفة بكل حرية وبما لا يتعارض فقط مع حسن سير

العملية التعليمية وينبغي ألا يستغل هذا الأمر كشماعة لوقف الأنشطة المختلفة التي يقوم بها الطلاب إلا حينما يكون هناك تعطيل فعلى للدراسة أو تعويق للعملية التعليمية بشكل واضح .

ثالثاً : دراسة إمكان أن يتفرغ بعض مدرسي المدارس أو أساتذة الجامعات للإشراف على النشاط الطلابي لمن يرغب في ذلك على أن يكونوا ممن سبق لهم ممارسة النشاط الطلابي من قبل . وأعتقد أن ترتيبات وتسهيلات معينة في هذا الصدد يمكن أن تلقى ترحيباً كبيراً من المدرسين والأساتذة المحبين بل والعاشقين لمشاركة الشباب في هذه الأنشطة الطلابية التي تعود بالنفع الكبير على توسيع قاعدة المشاركة الطلابية في الأنشطة كما تساعد على تطوير شخصية الطلاب وصقلها بما يجعل الطلاب والشباب القوة الدافعة بحق لتقدم المجتمع وارتقائه بعد التخرج .

رابعاً : العودة إلى إتاحة الممارسة الواسعة للأنشطة الطلابية المجمعـة التي افتقدنا الكثير منها في الفترة الماضية . مثل دورى المدارس والجامعات، ومسابقات نوايج الطلاب سواء في المدارس أو في الجامعات ليتنافس الجميع في كل الأنشطة من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى؛ فمن دورى المدرسة إلى دورى المدارس على مستوى المحافظة والجمهورية، وكذلك الأمر فمن دورى الكلية إلى دورى الجامعة إلى دورى الجامعات في كل الأنشطة، فهذا من شأنه أن يكشف لنا عددًا هائلاً من النوايج في كل المسابقات الرياضية والفنية والثقافية مما يعود بالنفع على الوطن ككل . ولا مانع يمنع من أن تتضمن اللوائح الدراسية في المدارس والجامعات مكافأة الطلاب النوايج في هذه الأنشطة دون التعدي على مبدأ تكافؤ الفرص أو المساواة في التفوق الدراسي .

خامساً : الاهتمام برعاية وتحفيز المشرفين على النشاط الطلابي بالمدارس والجامعات في إدارات رعاية الشباب مادياً ومعنوياً فهم الأقرب إلى الطلاب والأكثر التصاقاً بنشاطهم . والحقيقة أن الكثيرين منهم يشكو من عدم

الاهتمام من قبل الإدارات العليا فى المدارس والجامعات. فالكثيرون من عمداء الكليات ونواب رؤساء الجامعة لشئون التعليم والطلاب لا يقدرّون دورهم ولا يثمنونه. والحقيقة أنه ينبغى أن نولى هؤلاء الموظفين اهتماماً شديداً فدورهم جد خطير فى تنمية وعى الشباب وإرشادهم إلى أوجه النشاط المفيدة وهم القادرون على استيعاب واستثمار جهد الشباب فيما ينفع كلياتهم ومدارسهم ووطنهم .

إن دراسة هذه المقترحات وغيرها فى الفترة الحالية مسألة مهمة جداً لدفع عجلة النشاط الطلابى وتطويره بما يتوافق مع الثورة الهائلة التى بشر بها وقادها شباب مصر حتى يمكن استثمار هذا الحماس الهائل من شباب مصر وتوجيهه فى الاتجاه الصحيح فبدلاً من أن يمارسوا كل أنشطتهم فى هذا الفراغ الفضائى المسمى "الإنترنت" يمارسونه على أرض الواقع داخل مدارسهم وجامعاتهم ويستفيد منه كل أبناء الوطن. فالشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل بحق. ومن ثم فعلى الجميع أن يعى هذه الحقيقة ويعمل على نقلها من إطار الكلام النظرى إلى أرض الواقع، فلم يعد مقبولاً أن يظل الشباب مهمشاً ومقيداً فى ممارسة أنشطته داخل مدرسته أو داخل كليته. إن التدريب والتعليم لا ينبغى أن يقتصر على النواحي العلمية والمعامل وداخل قاعات الدرس فقط، بل ينبغى أن يكون كذلك فى قاعات الندوات والاستادات الرياضية والمسارح. إن طاقة الشباب أكبر من أن يستوعبها المعمل وقاعة المحاضرات، فضلاً عن أن شخصية الشاب لا تتشكل عبر قاعات الدرس فقط بل إن الجزء الأكبر منها يتشكل فى إطار ممارسة هذه الأنشطة. لقد أثبت الشباب المصرى أنه محب لوطنه ولمجتمعه إلى أقصى حد ممكن حينما أعقب ثورته المباركة فى كافة الميادين والمدن المصرية المختلفة بحملة للتوعية والتنظيف ودهان الأرصفة. وقد أصبح منظرًا مألوفًا أن نرى أعداداً متزايدة من هؤلاء الشباب من الجنسين يملأون الشوارع طوال النهار وحتى ساعات الليل الأولى بحيويتهم ونشاطهم

الهادف فى كل أنحاء مصر. والمطلوب أن توظف هذه الطاقات لخدمة بلدها بشكل حضارى ومنظم بأن تفسح لهم كافة الهيئات التى تتعامل معهم بالعمل لخدمة أنفسهم ووطنهم بدون قيود وبدون حواجز تقضى على الطموحات وتقتل الإبداع. إن قضاء مصر ونواديها ومدارسها وجامعاتها ينبغى أن يكون كله مفتوحاً لأنشطة هؤلاء الشباب أثناء الدراسة وبعد التخرج بالعمل فى مشروعات قومية عملاقة تستوعب طاقاتهم وتتيح لهم فرصة الإبداع وصنع التقدم على أرض مصر. إن القضاء على البطالة يبدأ من إتاحة الفرصة للشباب لممارسة النشاط الطلابى بمختلف صورته بنفس القدر الذى تركز فيه المدارس والجامعات على تطوير البرامج التعليمية وتقديم كل جديد فى مجالات العلم المختلفة وفى كل التخصصات التى يحتاجها المجتمع لإتاحة التأهيل الجيد لهؤلاء الشباب. فبالعلم والعمل تبنى الأمم حضارتها ولا تبنى الحضارات إلا بسواعد الشباب وعقولهم الفتية، فتحية لشباب مصر الذين أثبتوا لذويهم وللعالم أنهم قادرون على صنع المستحيل بالثورة على الاستبداد ومحاربة كل صور الفساد. وبقي أن يثبتوا للعالم أنهم قادرون كذلك على العمل الإيجابى لصنع التقدم وقيادة أمتهم إلى واجهة الحضارة البشرية من جديد .